الرئيس الزبيدي يصدر عددا من قرارات التعيين في عدد من هيئات المجلس الانتقالي

الأمناء/خاص :

أصدر الرئيس القائد، عيدروس الزبيدي، عدداً من قرارات التعيين في عدد من هيئات المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث صدر القرار رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١، قضت مادته الأولى بتعيين الأخ/ محمد أحمد حيدرة الشقي رئيساً للهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي بمحافظة أبين.

وقضت المادة الثانية من القرار بتعيين الأخ/ خالد عمر عبدالله العبد نائباً لرئيس الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي بمحافظة أبين.

وقضت المادتان الثالثة والرابعة من القرار بإلغاء أي تعيين سابق بهذا الشأن، وأن يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر بوسائل إعلام المجلس.

كما صدر قرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢١، قضت مادته الأولى بتعيين الأخ/ محسن محمد عبدالحميد العزيبي عضواً في اللجنة الاقتصادية العليا للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وصدر يوم أمس أيضاً قرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بتعيين الأخ/ عبدالله أحمد محمد الحوثري مرقشي مستشاراً للأمين العام للأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي.

وصدر قرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١، قضت مادته الأولى بتعيين الأخ/ محمد هماام علي بن هماام مستشاراً لرئيس المجلس الانتقالي للشؤون المالية والمصرفية.

وقضت المادة الثانية من القرارات ٢٢ و٢٣ و٢٤ بأن يُعمل بها من تاريخ صدورها ونشرها في وسائل إعلام المجلس.

عقب تصاعد الاحتجاجات.. الإخوان يطلقون سراح أطباء شبوة المختطفين

الأمناء/خاص :

أطلقت الأجهزة الأمنية في محافظة شبوة، الخاضعة لسيطرة ميليشيا الإخوان الإرهابية، سراح عدد من العاملين في القطاع الصحي، عقب تصاعد الاحتجاجات المنددة باحتجازهم غير القانوني.

وبحسب مصادر صحية فإن القوات الأمنية في شبوة أفرجت عن الدكتور صالح عبدالله الحمصي وعدد من زملائه الذين جرى اعتقالهم قبل أيام عقب مشاركتهم في احتجاجات نددت بتدهور القطاع الصحي في المحافظة.

وخلال الأيام الماضية نفذ عدد من الأطباء والعاملين في إدارة مكتب الصحة العامة في شبوة ومختلف المديريات وقفات احتجاجية نددت بعملية الاحتجاز غير القانوني لزملائهم من قبل الميليشيات الإخوانية.

وأكدت الوقفات الاحتجاجية على تصعيد الاحتجاجات في مكتب وزارة الصحة وباقي المستشفيات والمراكز الصحية في حال لم تستجب الميليشيا الإخوانية بإطلاق سراح الدكتور الحمصي وزملائه المحتجزين.

بعد تعرية حقيقة التسريبات بشأن قواعد عسكرية للتحالف في ميون وسقطرى..

أكذوبة جديدة للإخوان والحوثي مسرحها محافظة المهرة

الأمناء/خاص :

كعادتهم في التلون ونشر الأكاذيب والحقائق الزائفة من أجل إرضاء داعميهم، أطلت قيادات إخوانية موالية لتركيا وقطر تصريحات جديدة ضد تحالف دعم الشرعية في اليمن وبتهم جديدة مفضوحة.

ولجأ حزب الإصلاح، الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى ادعاء وجود أكثر من ٢٠ قاعدة عسكرية سعودية، في محافظة المهرة، وذلك عقب نفي التحالف العربي مزاعم وجود قواعد عسكرية إماراتية في جزيرتي سقطرى وميون.

وروجت وسائل إعلامية تابعة للإخوان، بينها فضائيات تبث من تركيا، خبراً منسوباً لما تسمى "لجنة الاعتصام في المهرة" وهي كيان إخواني، يعمل ضمن أجندة دول إقليمية مناوئة للتحالف العربي، ادعت فيه وجود أكثر من ٢٠ قاعدة عسكرية سعودية في المحافظة.

غير أن متحدثاً باسم هذه اللجنة الإخوانية، يدعى علي مبارك محامد، فشل خلال مداخلة تلفزيونية له على إحدى قنوات الإخوان الممولة من قطر، في تحديد أماكن هذه القواعد السعودية، فعاد ليقول إنها "مواقع" بعدما كانت "قواعد".

وعمد الإخوان إلى إثارة زوابع حول تواجد قوات عسكرية سعودية في محافظة المهرة، ضمن مهام قوات التحالف العربي، في غضون نفي التحالف في بيان رسمي، نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس"، ما يثار عن وجود قواعد عسكرية للإمارات في جزيرتي "سقطرى" و"ميون".

تنسيق (حوثي- إخواني) مشترك

الحملات المسعورة ضد التحالف العربي، خصوصا السعودية والإمارات، ليست غريبة، فخلال الفترة السابقة دأبت وسائل إعلام مختلفة موالية لميليشيا الحوثي وتنظيم الإخوان على نشر الأكاذيب والادعاءات من أجل تشويه الجهود الأخوية التي يقدمها التحالف من أجل نصر الشعب اليمني وإنهاء سيطرة التنظيمات الإرهابية على البلد، في مقدمتهم ميليشيا الحوثي والإخوان.

ما يشاع حول القواعد العسكرية يأتي استمرارا للأكاذيب المفضوحة التي بثتها خلال الفترات الماضية من السيطرة على موانئ اليمن والسجون السرية وغيرها من التهم التي كشفت وعرّت حقيقة الشراكة بين ميليشيا الحوثي والإخوان في استهداف التحالف العربي ومحاولة عرقلة جهوده في إعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن.

بعد تعرية حقيقة التسريبات بشأن قواعد عسكرية للتحالف في ميون وسقطرى، اليوم انتقلت الحملة المسعورة الإخوانية والحوثية صوب المهرة التي تشهد استقرارا كبيرا في ظل دعم تحالف دعم الشرعية لجهود السلطة المحلية والأمنية من أجل تعزيز الاستقرار ومحاربة ظاهرة التهريب التي تستغلها الميليشيات الحوثية والإخوانية من أجل تعزيز قدراتهم المالية واستغلالها في ضرب اليمن وتدمير أبنائه.

وعلى مدى السنوات الماضية عجز تنظيم الإخوان من بسط سيطرته في محافظة المهرة، خصوصا عقب تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية لتعزيز جهود القوات الأمنية والمحلية للتصدي لمخططات التخريب والتهريب التي استغلها التنظيم لصالح دعم الميليشيات الحوثية عبر إيصال الصواريخ والطائرات المسيرة القادمة من إيران عبر طرق التهريب الواصلة إلى العاصمة صنعاء من أقصى الشرق.

بعد دخول التحالف ومساهمته في تعزيز الأمن ومحاربة التهريب، لجأ الإخوان إلى الاتجاه صوب أساليب أخرى عقب تضرر مصالحهم وذلك عبر تأسيس تكتلات وإقامة اعتصامات وتعيين قيادات إخوانية معروفة بقيادتها لمافيا التهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات لقيادة هذه الميليشيات الخارجة عن النظام والقانون.

وسارعت القيادات الإخوانية المشبوهة، في مقدمتهم المدعو الحريزي، تشكيل عصابات مسلحة من أجل استهداف القوات الأمنية والعسكرية وتحركات التحالف العربي، وكل ذلك لخدمة الأجندة الإيرانية والتركية والقطرية التي يواليها ويخدم مشاريعها في اليمن.

بن بريك: هذا شرطنا لعودة الحكومة.. والانتقالي هو المسيطر على عدن

الأمناء / خاص :

أكد رئيس الجمعية الوطنية في المجلس الانتقالي الجنوبي، أحمد سعيد بن بريك، أن المجلس تعاطى بإيجابية مع الدعوة السعودية من أجل استكمال ما تبقى من اتفاق الرياض.

وقال في اتصال مع "سبوتنيك الروسية": "ليس لدينا أي مشكلة في مساعدة التحالف العربي لتطبيق ما تبقى من بنود الاتفاق، ويجب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه على الأرض، ولا يمكن مناقشة أي أشياء جديدة ما لم يتم تنفيذ انسحاب القوات من شبوة وحضرموت، وحضور الحكومة إلى عدن، وإشرافها على تنفيذ ما تبقى من اتفاق الرياض".

وتابع رئيس الجمعية الوطنية: "يجب على الحكومة فور عودتها إلى عدن أن تقوم بالتزاماتها نحو صرف المرتبات وتنفيذ الخدمات".

وحول المستجدات التي دفعت الانتقالي للجلوس مجددا بشأن اتفاق الرياض قال بن بريك: "نحن نحترم التحالف وقيادته المتمثلة في المملكة العربية السعودية، فلا غبار على دور التحالف والمملكة، المشكلة تتمثل في الشرعية اليمنية وحزب الإصلاح وما يقومون به من حشد للقوات وإرسالها، بينما هناك خروقات متوالية من قبل الحوثيين في مأرب".

وأشار رئيس الجمعية الوطنية إلى أن "القرارات الأخيرة التي اتخذها المجلس، جاءت نتيجة أن المجلس الانتقالي هو الذي يسيطر على عدن بقواته، والمحافظة بها خلايا إرهابية وخارجين على القانون، علاوة على داعش والقاعدة، وتعيين مدير أمن يدخل ضمن إجراءات المجتمع الدولي والتحالف لمكافحة الإرهاب، لذا قام المجلس بتشكيل قيادة للوقوف بوجه تلك التنظيمات".

وأوضح أن "الحكومة اليمنية مرحب بها في عدن، شرط ألا تعمل ضد الشعب والخدمات المقدمة له، علاوة على توفير الأمن له، نحن لا نمانع بعودة الحكومة على أن تمارس حقوقها بالطرق الشرعية".

مدير شرطة المسيمير بلحج في تصريح خاص لـ"الأمناء":

الحفاظ على السكينة العامة ومكافحة الجريمة واستتباب الأمن أبرز أولويات عملنا

الأمناء/خاص:

أوضح النقيب عبد الكريم جهظر الحوشبي، مدير إدارة شرطة مديرية المسيمير محافظة لحج، في تصريح خاص لـ"الأمناء" أن إدارته استطاعت تثبيت وإرساء مداميك المنظومة الأمنية في مديرية المسيمير وقراهما وما زالت تعمل جاهدة من أجل إنهاء كل الظواهر المخلة بالأمن ومحاربتها .

وأضاف بالقول: "هناك الكثير من القضايا التي تم فصلها وإنجازها وتمكّنا من حلحلة العديد من قضايا النزاعات والخلافات بين المواطنين في المديرية، وقمنا بواجبنا تجاه استتباب الأمن وجعلنا من أهم أولوياتنا الحفاظ على السكينة العامة ومكافحة الجريمة".

وأوضح النقيب الحوشبي أن إدارته قامت بإجراءات أمنية فيما يخص النازحين والوافدين إلى المديرية، وتم تكليف لجنة حصر خاصة مهمتها حصر بيانات الأسر النازحة عبر استمارات خاصة بذلك والتعرف على مواقع سكنهم وأعمالهم في المديرية، وتم التنسيق مع المشائخ وعقال الحارات إبلاغ المواطنين بعدم تأجير منازلهم إلا بعد الرجوع إلى الإدارة لتقديم الإفادة الكاملة بخصوص كل نازح مستأجر ومعرفة هويته .

وأكد النقيب عبدالكريم الحوشبي أن مديرية المسيمير يسودُها الأمن والاستقرار لا سيما في ظل الأوضاع التي يمرُ بها الوطن الجنوبي .